كلمة الدكتور الطيب شريف
أمين عام
منظمة الطيران المدني الدولي
أمام الدورة الحادية عشرة للجمعية العمومية
للهيئة العربية للطيران المدني

(طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، 12-2008/5/13)

يطيب لي في البداية أن أعرب للهيئة العربية للطيران المدني عن جزيل الشكر والتقدير للدعوة الكريمة التي سعدت بتلقيها لحضور الدورة الحادية عشرة للجمعية العمومية للهيئة. واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتوجه أيضاً إلى مصلحة الطيران المدني في الجماهيرية العربية الليبية بالشكر والعرفان للدعم المستمر الذي ظلت تقدمه لمكتب الإيكاو الإقليمي للشرق الأوسط. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر للجماهيرية قيادة وشعباً لحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

السيدات والسادة،

غني عن القول إن العضوية الحالية للهيئة العربية للطيران المدني تشمل دولاً عربية مترامية الأطراف تمتد حدودها من المحيط إلى الخليج، ومن شواطئ المتوسط إلى شواطئ المحيط الهندي. وما برحت صناعة النقل الجوي تنمو وتزدهر في هذه الأقاليم الشاسعة ولكن بدرجات مختلفة، كما أن التحديات أمام هذه الصناعة تتفاوت من بلد إلى آخر بقدر ما تتفاوت الموارد المتاحة لمواجهتها.

وقد أثبتت التجربة أنه كلما اتسمت صناعة النقل الجوي في دولة ما بنمو قوي، انصب التركيز في معظم الأحيان على توسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات، وتوفير العاملين المؤهلين، مثل

الطيارين والمراقبين الجويين، وأفراد الصيانة، والإدارة العليا. أما في الدول التي مازالت فيها صناعة النقل الجوي في طور النمو، فمن مقتضيات تعزيز هذا النمو تلبية بعض المتطلبات مثل وضع تشريع ملائم للطيران، وإطار تنظيمي متماسك، فضلاً عن العناصر المؤسسية الأخرى الضرورية للنهوض بهذه الصناعة.

وفي كل الحالات، غالباً ما تتسم المسائل المرتبطة بهذه الصناعة بالتعقيد، ولا سبيل إلى معالجتها إلا بتضافر الجهود والتعاون فيما بين الأطراف المعنية. ولا شك أن الأخذ بالنهج التعاوني وتعزيزه يعتبران من مبررات وجود الهيئة العربية للطيران المدني. وهذه مهمة دونها خرط القتاد، ولكن لا مناص منها على ضوء ما أكده المشاركون في ندوة نُظمت عن منظمات الطيران الإقليمية في الشهر الماضي في مونتريال برعاية الإيكاو والمفوضية الأوروبية. وربما تشكل الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الندوة مادة خصبة يمكن أن يستفيد منها المشاركون في هذه الدورة للهيئة العربية للطيران المدني.

وقد كان الهدف من الندوة مناقشة خبرات الهيئات الإقليمية للطيران المدني، ومساهماتها في تنمية قطاع الطيران المدني الدولي، وكيفية توطيد العلاقات بين هذه الهيئات والإيكاو. وقد حضر الندوة 168 مشاركاً من 48 دولة و 38 منظمة. وكانت النتيجة التي توصل إليها المشاركون هي أن المنظمات الإقليمية تعتبر بمثابة الواقع الإيجابي؛ فهي تُسهم إسهاما عظيما في التطور الآمن والمنظم للطيران المدني الدولي، كما أن هناك توجهاً واضحا نحو انتهاج مبدأ الإدارة الإقليمية بقدر أكبر في هذا المجال الحيوي.

وقد اتفق المشاركون أيضا على أن مجتمع الطيران المدني الدولي العريض سيستفيد من وضع قواعد مشتركة على نطاق المنظمات الإقليمية، كما سيستفيد من تعزيز المواءمة والتنسيق بين المعايير والقواعد التنظيمية السارية المفعول. علاوة على ذلك، تساعد المنظمات الإقليمية في تعبئة الموارد، وتسهم

في تقليل التكاليف، لا سيما فيما يتعلق بنظم مراقبة السلامة الجوية، وخدمات الملاحة الجوية، والسياسات والبرامج في مجالي أمن الطيران والبيئة.

وتستطيع المنظمات الدولية أيضا أن تُعمق عملية التنسيق والمواءمة عندما تقرر دولة ما الشروع في تحرير النقل الجوي على المستوى الإقليمي. والتحرير، كما نعلم، يقتضي تطابق القواعد، بل وحتى وضع قواعد مشتركة، كما يتطلب وضع إطار تنظيمي إقليمي، وهذا هو الخيار الأفضل. وبناءً على ذلك، يمكن أن يصبح التكامل الإقليمي وسيلة ناجعة لوضع نهج أكثر مرونة لمعالجة مسألة الملكية، أي أخذ الدول بزمام أمورها، وهي مسألة تعوق نمو الطيران المدني على النطاق العالمي.

السيدات والسادة،

ليس هناك أدنى شك في أهمية ودور هيئة عربية للطيران المدني نشطة ونابضة بالحياة، هيئة تمثل الإرادة السياسية التي تشجع الدول الأعضاء على تحقيق النمو والازدهار، وإحداث التغيير إلى الأفضل، وبمعنى آخر هيئة تشكل كياناً متكاملاً بحق، ومُمثلاً بالفعل لجميع الدول العربية. وللهيئة كل المصلحة في ذلك، لا من أجل نفسها فحسب، بل أيضاً من أجل تعميق أواصر الصلة بين دولها الأعضاء والدول المجاورة وبقية دول العالم.

وحينما تصبح الهيئة منظمة قوية ومُفعمة بالحيوية، فإنها تصبح بالتالي أداة فعالة لدفع عجلة تنمية قطاع الطيران المدني في دولها الأعضاء، ومن ثم، تصبح قادرة على استقطاب الدعم الضروري للمبادرات في أفريقيا مما يعود بدوره بالنفع على الدول الأعضاء في الهيئة.

ومن بين هذه المبادرات خطة التنفيذ الإقليمية الشاملة لسلامة الطيران في أفريقيا، أي خطة أفريقيا. وتهدف هذه الخطة التي أعدتها الإيكاو بالتعاون مع هيئات الطيران المدني الأفريقية وصناعة النقل الجوي إلى رفع مستويات السلامة الجوية في أفريقيا على نحو مستمر.

وتعتبر الخطة من حيث التنسيق والشمولية بمثابة أفضل الجهود التي بُذلت حتى الآن لمواجهة التحديات البالغة الخطورة التي تعترض سبيل غالبية الدول الأفريقية في مجال السلامة. والجدير بالذكر أن بعض الدول، إدراكاً منها لأهمية هذه الخطة، تعهدت بالمساهمة في دعم هذه المبادرة، نظراً إلى أنها ترى على حق أن رفع مستوى السلامة في أجواء أفريقيا يعني بالضرورة كفالة سلامة كل مسافر متوجه إلى القارة، وسلامة كل من يغادرها أو يتجول في ربوعها جواً.

السيدات والسادة،

هناك فرصة عظيمة أخرى أمام الهيئة العربية للطيران المدني لتعزيز دورها وتوسيع نطاق أنشطتها. وأعني بذلك مشاركة الهيئة في اجتماع إقليمي للملاحة الجوية. وسيُعقد هذا الاجتماع في الفترة من 24 إلى 29 نوفمبر 2008. وعادة ما يحضر اجتماعات الملاحة الجوية الإقليمية ممثلون رفيعو المستوى من الدول، فضلاً عن أعضاء مجلس الإيكاو ولجنة الملاحة الجوية. ومن المخطط أصلاً أن يهيئ لنا هذه الاجتماع فرصة لنقف وقفة تأمل لمعرفة مدى تنفيذ خطة أفريقيا. كما يُعتبر الاجتماع فرصة مواتية لبحث أهم المسائل المتعلقة بسلامة الطيران، فضلاً عن تعزيز الالتزام بمعالجة أوجه القصور على نطاق الأقاليم ، وإعداد برنامج عمل شامل لتنفيذ تسهيلات وخدمات الملاحة الجوية. وسيشكل الاجتماع أيضا أساسا لتخطيط مقتضيات السلامة، ومتطلبات الملاحة الجوية على مدى السنوات العشر القادمة؛ ومن هنا تأتي أهمية مشاركتكم في هذا الاجتماع. وبصفتكم مشاركين في هذا الاجتماع، سيُطلب إليكم

الموافقة على القرارات التي ستُتخذ والالتزام بها؛ وهي قرارات ستُحدد مسار سلامة الطيران، وكفاءة أدائه في أفريقيا. وقد قدمت حكومة جنوب أفريقيا عرضاً سخياً باستضافة الاجتماع الإقليمي القادم للملاحة الجوية. وبهذه المناسبة، يسرني أن أدعو الهيئة العربية للطيران المدني أن تنضم إلينا في هذا الاجتماع ونحن نرسم مستقبل الطيران في أفريقيا ونحدد ملامحه البارزة.

وإذا ما أرادت الهيئة العربية للطيران المدني أن تؤدي على أكمل وجه الدور الإنمائي والتنسيقي الذي يليق بمكانتها، فهي بحاجة إلى أن تتكيف، على غرار ما فعلت المنظمات الإقليمية الأخرى، مع بيئة سريعة التغير لا ترسى على حال. وفي هذا الشأن، يمكن أن تُقدم الإيكاو المساعدة الضرورية انطلاقا من مبدأ العمل المشترك وعلى أساس نهج يتسم بروح التعاون والتآزر.

واستناداً إلى هذا المبدأ، وعملاً بهذا النهج، نجحت الإيكاو على مدى خمسين عاماً ونيف في تحقيق ما تصبو إليه، بدءاً بإنشاء اللجنة الأوروبية للطيران المدني في عام 1955؛ ثم تقديم المساعدة والدعم بعد ذلك لإنشاء اللجنة الأفريقية للطيران المدني، والوقوف إلى جانبها وهي تخطو خطواتها الأولى صوب أداء مهامها حتى أصبحت هيئة مستقلة تماماً في أول يناير 2007. بعد ذلك تمكنت اللجنة من ترسيخ أقدامها، وتعزيز مكانتها حتى اشتد عودها وأدت دوراً استراتيجياً في تنمية قطاع الطيران المدني في جميع أنحاء القارة الأفريقية. علاوة على ذلك، استطاعت اللجنة أن تتحمل بجلد مسؤولية جسيمة وضعتها على المحك عندما تم اختيارها وكالة مُنفذة لقرار ياماسوكرو لعام 1999. والواقع أنه بدون الدعم المعنوي والمالي والتقني الذي قدمته الإيكاو، ما كان لكل ذلك أن يحدث.

وينطبق هذا القول تقريبا على لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني. فقد دعمت الإيكاو إنشاء أمانة هذه اللجنة، ثم ساعدتها في تصريف شؤونها الإدارية، فضلاً عن تحديد مسارها الإستراتيجي